اعتراضات ابن هشام على ابن عصفورفي الجُمل وأحكامها في كتابه (مغني اللبيب) -دراسة وصفية تحليلية-

Ibn Hisham's Objections to Ibn ‘Usfur Regarding Sentences and Their Rulings in His Book (Mughni al-Labib) -A descriptive analytical study-

*- د. حمزة آدم يوسف حسن
*-جامعة كردفان – كلية التربية -السودان
elhelaw3@gmail.com

*- د. زينب سالم مصطفى أحمد
*-جامعة كردفان – كلية التربية - السودان
zeinabsalim@gmail.com

تاريخ الإرسال:2026/01/11 تاريخ القبول: 2026/05/02

الملخص:

تناول هذا البحث اعتراضات ابن هشام (ت 761ه) على ابن عصفور (ت 669ه) في الجُمل وأحكامها في كتابه : مغني اللبيب ، وهدف إلى تتبُّع وتقصي تلك الاعتراضات للوقوف على أيّهما أقرب إلى رأي الجمهور، اتبع البحث المنهج الوصفي التحليلي، وقد بلغ عدد المسائل التي اعترض بها ابن هشام على ابن عصفور إحدى عشرة مسألة ، حيث رَجح رأي ابن هشام في ثمانِ مسائل منها ، بينما رجح رأي ابن عصفور في ثلاث مسائل،كما أظهر البحث دقة الآراء التي اعترض بها ابن هشام على ابن عصفور واستنادها إلى أقوى الأدلة التي وافق أغلبها رأي الجمهور.

الكلمات المفتاحية

اعتراضات – ابن هشام – ابن عصفور – الجُمل – مغني اللبيب

Abstract:

This research looked at Ibn Hisham's (d. 761 AH) critiques of Ibn Asfour (d. 669 AH) regarding sentences and their rules in his book: *Mughni al-Labib*. It aimed to trace and examine these critiques to see which of the two was closer to the general opinion. The study followed a descriptive-analytical approach. The number of issues on which Ibn Hisham critiqued Ibn Asfour reached eleven, with Ibn Hisham's view being preferred in eight of them, while Ibn Asfour's view was preferred in three. The research also highlighted the precision of Ibn Hisham's arguments and how they were based on the strongest evidence, most of which aligned with the general opinion.

Keywords:
Objections – Ibn Hisham – Ibn ‘Usfur – Sentences – Mughni al-Labib

مدخل:

لقد خلَّد تراثنا العربي صفحاتٍ مشرقة لعلماء أجلّاء ، اكتسبوا كنوزاً من العلوم وتمكّنوا من بثّها ونشرها دعماً لمسيرة المعرفة التي هي أسمى الغايات وأجلَّها وأزكاها، ثمّ وقع نتاجُهم العلمي في دائرة أضواء البحث العلمي عبر الحقب المختلفة، فكان مدعاةً للدراسة والتنقيب والتحليل، ومن هؤلاء العلماء: ابن هشام الأنصاري الذي يُعدُّ من كبار علماء العربية في القرن السابع الهجري، فقد اشتهر بالاعتراض على النحاة وتميّزت مؤلفاته بكثرة الاعتراضات حتى بلغ من اعترض عليهم المائة عالمٍ، ومن بينهم ابن عصفور الأشبيلي، ولما كان لكتابه : مغني اللبيب من الأهمية والقيمة العالية، لذا رأينا أن نجعله موضوعاً لهذا البحث الذي جاء موسوماً بـ(اعتراضات ابن هشام على ابن عصفور في الجُمل وأحكامها في كتاب مغني اللبيب، دراسة وصفية تحليلية).

أسباب اختيار الموضوع

لقد دفع الباحثين لاختيار هذا الموضوع عدة أمور، منها:

1 – أهمية الاعتراض النَّحوي وأثره في إثراء البحث العلمي، وتوجيه القاعدة النَّحوية وفهمها فهماً صحيحاً.

2 – ارتباط هذه الظاهرة بالأسباب التي أدت إلى نشأة علم النَّحو، وهي ظاهرة نحوية صالحة للبحث والتنقيب.

3/ يمثل ابن عصفور المدرسة الأندلسية بينما يمثل ابن هشام المدرسة المصرية التي قامت علي اسس مدرسة ابن مالك .

مشكلة البحث

مشكلة البحث هي تحديد المسائل التي اعترض فيها ابن هشام على ابن عصفور في الجمل وأحكامها في كتاب : مغني اللبيب.

أهداف البحث: يهدف هذا البحث إلى الآتي:

1 – تتبع وتقصي اعتراضات ابن هشام على ابن عصفور للوقوف على أيّهما أقرب إلى رأي الجمهور.

2 – إبراز أهمية الاعتراض في توجيه القاعدة النَّحوية من خلال المسائل التي اعترض فيها ابن هشام على ابن عصفور.

3 – الوقوف على مؤلف من مؤلفات ابن هشام وهو عالم فذ واسع العلم، وفير العطاء، بذل جهداً عظيماً برهن من خلاله على قدرته ونبوغه.

4 – الإسهام في مجال الدراسات النَّحوية التي تبيّن الأحكام النَّحوية الجديرة بالاهتمام والبحث.

5 – هذا البحث يعدُّ من ألوان المناقشة العلمية من لاحق لسابق، وما لآرائهما من قيمة وإثراء للدرس النَّحوي.

منهج البحث

اتبع البحث المنهج الوصفي التحليلي، وهو المنهج الذي يتناسب وموضوع البحث وذلك وفقاً للآتي:

1 – وضع عنوان مناسب لكل اعتراض.

2 – كتابة نص ابن هشام في المسألة المعترض فيها على ابن عصفور.

3 – عرض آراء العلماء في المسألة بشكل تحليلي.

4 – عزو الآيات القرآنية إلى سورها وتوثيق القراءات القرآنية.

5 – رد الآراء النَّحوية لأصحابها؛ وتوثيقها من المصادر والمراجع.

6 – ترجمة النَّحويين غير المشهورين شهرةً واسعة.

7 – ترجيح الرأي الأصوب وفقاً لما استقر عليه رأي الجمهور.

الدراسات السابقة

هنالك عدة دراسات تناولت الاعتراض النَّحوي ولكنها لا تلتقي مع هذا الموضوع إلَّا في المنهج المتبع وفي كون ابن هشام أحد محاورها ومن ذلك:

1 – اعتراضات ابن هشام على العكبري في حواشيه على التبيان، إعداد الباحثة شيماء علي طاهر وأ. د. مثنى فاضل ذيب، الجامعة العراقية – كلية الآداب، بحث منشور، مجلة مداد الآداب، المجلد الرابع عشر، العدد السابع والثلاثون.

2 – اعتراضات ابن هشام على ابن مالك في الأسماء التي لازمت النداء، إعداد د. يوسف علي محمد ود. زينب سالم مصطفى، جامعة كردفان، كلية التربية، بحث منشور، مجلة التحبير، الجزائر، المجلد الثالث، العدد الرابع، ديسمبر 2021م.

3 – اعتراضات ابن هشام على الزمخشري في كتابه مغني اللبيب، إعداد تهاني علي السكري ، بحث منشور، مجلة الجامعة الأسمرية للعلوم الإسلامية، العدد الثامن والعشرون.

خطة البحث

اشتمل هذا البحث على مقدمة فيها أسباب اختيار الموضوع ومشكلة البحث وأهدافه ومنهجه المتبع والدراسات السابقة، وتعريف بالاعتراض، ونبذة موجزة عن ابن هشام وابن عصفور، ثم عرض المسائل التي اعترض فيها ابن هشام على ابن عصفور، وتلا ذلك خاتمة حوت نتائج البحث ثم قائمة بالمصادر والمراجع.

1/ نبذة موجزة عن ابن عصفورو ابن هشام

أ – **ابن عصفور**: هو علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن عصفور الأشبيلي الحضرمي (ت 669هـ)، وكنيته (أبو الحسن)، ويُعرف بابن عصفور[1]. وُلِد بأشبيلية قاعدة الدولة الموحدية في الأندلس عام سبعة وتسعين وخمسمائة، ونشأ وتعلَّم بها[2]، وكانت ولادة ابن عصفور في تلك المدينة التي تُعدُّ من أعظم الحواضر الأندلسية ونشأته بها قد هيأت له فرصة ملائمة لتلقي العلوم والمعارف المتنوعة على أيدي علماء أفذاذ، وتذكر كتب التراجم أنَّه أخذ عن اثنين من الشيوخ الكبار هما: أبو علي الشلوبين وأبو الحسن الدّباج[3]، ومن التلاميذ الذين أخذوا عن ابن عصفور: أبو حيان الأندلسي والصّفّار وغيره[4].

وقد ترك ابن عصفور جُملة من المصنفات في النَّحو والصرف والأدب حازت عشرين مصنفاً، منها[5]: الممتع في التصريف، شرح جمل الزجاجي، شرح ديوان المتنبئ، مختصر المحتسب، شرح كتاب سيبويه، المقرّب، شرح الحماسة، شرح الجزولية، شرح الإيضاح، منظومة في النحو، إيضاح المشكل، شرح الأشعار الستة، وغيرها.

ب – **ابن هشام**: هو أبو محمد جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام الأنصاري المصري (ت 761هـ)[6]، وينتهي نسبه إلى الأنصار أبناء الأوس والخزرج، وُلِد بالقاهرة يوم السبت الخامس من شهر ذي القعدة سنة ثمانٍ وسبعمائة للهجرة[7]، وتتلمذ على شيوخ عصره في علوم العربية والفقه والتفسير والقراءات ودرس النَّحو على الشيخ تاج الدين عمر بن الفكهاني والشيخ شهاب الدين بن المرحُل[8]، وأخذ علم الحديث عن ابن جماعة، ومن شيوخه أيضاً: تاج الدين التبريزي وشمس الدين الذي أخذ عنه القراءات[9]، وقد تتلمذ على يديه جماعة من أهل مصر منهم: السبكي ، الدمشقي، البالسي، النويري، اللخمي، التباني، وغيرهم.

هذا، وقد ألَّف ابن هشام عدداً من المصنفات والكتب، منها[10]: الإعراب عن قواعد الإعراب، الألغاز، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، رسالة في توجيه النصب في إعراب لغةً

وفضلاً وأيضاً وخلافاً وهلم جرا، شذور الذهب في معرفة كلام العرب وشرحه، شرح قصيدة بانت سعاد، شرح قطر الندى وبل الصدى، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، فوح الشذى في مسألة كذا، المسائل السفرية في النَّحو، الجامع الصغير والجامع الكبير في النَّحو، القواعد الصغرى والكبرى، تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، موقد الأذهان وموقظ الوسنان، وغيرها.

2/ مفهوم الاعتراض

الاعتراض لغةً: يُقال عرض عارض أي: حال حائل، ومنع مانع، قيل: لا تعرض لفلان، أي: لا تَعْتَرض له فتمنعه باعتراضك أن يقصد مراده ويذهب مذهبه، وفلانٌ يعارضني أي: يباريني[11]. وجاء في المعجم الوسيط: اعترض الشيء: صار عارضاً كما تكون الخشبة في النهر أو الطريق، ويُقال: اعترض دونه: حال، واعترض له: منعه، واعترض عليه: أنكر قوله أو فعله[12].

الاعتراض اصطلاحاً: هو أن يذهب عالمٌ في مسألة ما مذهباً قد اختاره وأيّده، وتناول عالمٌ آخر هذه المسألة؛ واختار فيها غير ما اختار ذلك العالم، وقد خصّه بالذكر، ورماه بالوهم والخطأ أو الاضطراب مفنداً أقاويله وحججه[13]، أو هو مقابلة الخصم في دعواه ويُسمى الأول سابق والثاني لاحق[14]، وهو كذلك رد الكلام وإقامة الدليل على ما يقابله، ويكون الاعتراض من قبيل التوضيح حيناً والترجيح حيناً آخر[15].

أركانه: المعترِض، المعترّض عليه، الرأي والمسألة وهي قضية الخلاف ومادته، وفيه طرفان: الأول: سابق والثاني: لاحق (صاحب الرأي المخالف)[16]، والأسلوب وهو القالب الذي يقوم فيه الاعتراض، وله أثره في قبول الآراء ومناقشتها بهدف الإفادة والإفهام.

أسبابه: لا تختلف أسباب نشأة الاعتراض عن أسباب نشأة الخلاف، ومن أهم أسباب الاعتراض[17]:

1 – اختلاف النُّحاة في فهم القرآن الكريم وتفسيره، ويتبعه خلافٌ نحوي وإعرابي.

2 – اختلافهم في المنهج الذي سلكوه في الدرس النَّحوي.

3 – طبيعة النَّحو العربي التي تقوم على الاجتهاد والتعليل التي تجعل النّحوي يرتجل آراءً نحوية ينفرد بها، فكثرت الآراء الانفرادية.

4 – الغموض الذي يعتري كثيراً من التراكيب النّحوية واللُّغوية.

5 – اختلاف النُّحاة في المسموع من كلام العرب، أو اختلاف مقاييسهم في تحديد القبائل الفصيحة واللهجات.

ألفاظه: ومن الألفاظ التي اعترض بها ابن هشام على ابن عصفور: (وهم – مردود – خالف ابن عصفور – باطل – وهذا بعيد – ويرده، وليس بشيء – قد خفيت هذه النكت على ابن عصفور).

المسألة الأولى: إعراب جُملة أفعال الاستثناء "ليس ولا يكون وخلا وعدا وحاشا"

ذكر ابن هشام أنَّ من الجمل ما جرى فيه خلافٌ، هل هو مستأنف أم لا؟ ومن ذلك جُملة أفعال الاستثناء "ليس ولا يكون وخلا وعدا وحاشا"، فقال السيرافي: حال، إذ المعنى: قام القومُ خالين عن زيد، وجوَّز الاستئناف، وأوجبه ابن عصفور، فإذا قلت: "جاءني رجال ليسوا زيداً"، فالجملة صفة، ولا يمتنع عندي أن يُقال: "جاءني ليسوا زيداً" على الحال[18].

أفعال الاستثناء "ليس ولا يكون وخلا وعدا وحاشا" لا يقع بعدها إلَّا منصوب، وقد اختلف أهل اللُّغة في توجيه الإعراب في هذه الأفعال، فذهب جماعة منهم أبو حيّان إلى أنَّ القياس يقتضي إذا وقع بعدها ما يصلح للاستثناء وكان معرفة نحو: جاءني القومُ ليسوا إخوانك وجاءني النساءُ لسن الهندات، وقام القومُ عدا زيداً وخلا زيداً، يعني: قام القومُ وقت مجاوزتهم زيداً أو مُجاوزين زيداً، أن تكون جُملة الاستثناء في موضع نصب على الحال أو مستأنفة لا محل لها من الإعراب وهو مذهب ابن السراج[19] أيضاً ووافقه السيرافي[20] واختاره ابن يعيش[21].

وقد اعترض الصبّان على النصب على الحال، لأنّه يستوجب الاقتران بـ(قد) في ليس وخلا وعدا إذا كان جُملة ماضوية، وصححه ابن عصفور فقد أوجب الاستئناف لعدم الربط للحال[22]. وأجاز بعض النّحويين في "ليس ولا يكون" أن يكونا صفة، ويعنون بذلك أنّهما يكونان صالحين وصفين في المكان الذي يكونان فيه صالحين للاستثناء، وذلك قولك: ما أتاني أحدٌ ليس زيداً وما أتاني رجلٌ لا يكون بشراً، إذا جعلت "ليس ولا يكون" بمنزلة قولك: ما أتاني أحدٌ لا يقول ذلك في موضع (قائل ذلك) ، مما يدل على أن الضمير يطابق في التثنية و الجمع كما طابقة في ألتانيث [23]

ووافق السيرافيُّ الخليلَ فرجّح الوصف بـ"ليس ولا يكون"؛ لأنّهما نصٌ في النفي عند الثاني وهو معنى الاستثناء وليس ذلك في عدا وخلا، فلا يُوصف بهما لأنّهما ليسا موضعي جحد،

مخالف ما بعدهما ما قبلهما فجريا في ذلك مجرى "غير" فوُصف بهما كما يُوصف بـ"غير"، وأمّا خلا وعدا فليس كذلك[24].

قال أبو حيّان: "والدليل على أنّه صفة قول بعضهم: ما أتاني امرأةٌ لا يكون فلانةً وما أتتني امرأةٌ ليست فلانةً، فلو لم يجعلوه صفة لم يؤنثوا؛ لأنَّ الذي يجيء صفة فيه إضمار مذكر نحو قولهم: أتتني لا يكون فلانة وليس فلان، يريدون: ليس بعضهم فلانةً، والبعض مذكر[25]، وكان الجرمي* قد اختار كونه صفة، ومثّل له بقولهم: أتتني امرأةٌ لا يكن فلانة[26]، وقد ردّه أبو حيان بأنّ تمثيله ليس بصحيح فيما ادعاه، لأنَّ قوله: امرأةٌ في سياق النفي ، فيصح أن تكون مستثنى منها، وقد مثّل لها في سياق النفي ، نحو: ما أتتني امرأةٌ لا يكون فلانة وما أتتني امرأةٌ ليست فلانة[27]، وفي ذات السياق فقد أنكر أبو حيان على ابن مالك أن يُوصف بليس ولا يكون المعرّف تعريف الجنس قال: "وذلك عندنا لا يجوز، لأنّ الجمل نكرات والمعرف تعريف الجنس عندنا معرفة؛ فلا يُوصف بالنكرات"[28]. والراجح عند المبرد[29] والسيوطي[30] أنَّ هذا الوصف يقتضي رفع خبر الموصوف المطابق له فيبرز نحو: ما جاءني امرأةٌ ليست أو لا تكون فلانةً، وما جاءني رجالٌ ليسوا زيداً أو نساءٌ لسن الهنداتِ.

وبهذا فإنّ الراجح هو رأي ابن عصفور الذي أوجب الوصف بهذه الأفعال؛ لأنّ النصب على الحال يستوجب اقتران الجُملة بـ"قد" على المشهور.

المسألة الثانية: الجُملة المعترضة بين الشرط وجوابه في قوله تعالى: (إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَى بِهِمَا)

ذكر ابن هشام أنَّ جماعة منهم ابن مالك زعموا أنَّ جُملة: (فالله أولى بهما) في قوله تعالى: (إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَى بِهِمَا) اعتراض بين الشرط وجوابه، ورأى أنّ الجواب هو: (فالله أولى لهما)، ولا يردُّ ذلك تثنية الضمير كما توهموا؛ لأنَّ (أو) هنا للتنويع وحكمها حكم (الواو) في جواب المطابقة، ونصَّ عليه الأبدي، وهو الحقّ، أمّا قول ابن عصفور أنّ تثنية الضمير في الآية شاذة، فباطل[31].

أجاز بعض من النحاة أنَّ جُملة: (فالله أولى بهما) في قوله تعالى: (إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَى بِهِمَا)[2] ، معترضة بين الشرط وجوابه، منهم ابن مالك[32]، وقد اختلفوا في تثنية الضمير وفي معنى (أو)، فذهب ابن عطية إلى جواز التثنية وأنَّ (أو) بمعنى الواو، فالمعنى:

أن يكون المشهود عليه غنياً فلا يُراعى لغناه ولا يُخاف منه، وإن يكن فقيراً فلا يُراعى لفقره إشفاقاً عليه، فإنَّ الله تعالى أولى بالنوعين وأهل الحالين[33]، وعلى هذا يكون الضمير في (بهما) عائداً على لفظ (غني وفقير)، ووافقه في ذلك الطبري والزمخشري[34] والسمين الحلبي الذي نصّ على جواز

تثنية الضمير بما سمعه الأخفش عن العرب نحو: إذا جاءك زيدٌ وهندٌ فأكرمه، وإن شئت فأكرمهما[35]، ورجّحه السيوطي[36] واختاره الفرّاء فقال: "وأجود من ذلك في العربية أن تجعل الراجح من المذكر للآخر من الاسمين، وما بعد ذا فهو جائزٌ"[37]، وقد اعترضه الصبّان بأنَّ المعنى: إن يكن غنياً أو فقيراً فلا بأس، فالله أولى بالغني والفقير[38].

أمّا ابن عصفور فقد منع مسألة تثنية الضمير ولكنه لم يصرح بسبب المنع لكن المشهور أنَّ الضمير لا يُثنى إذا عُطف بـ(أو) بل يُفرد، فعلى هذا يكون الجواب محذوفاً تقديره: فاليشهد، وقد رجّح محمد محي الدين عبد الحميد هذا الوجه، خلافاً لابن هشام الذي قال: إنّ الجواب هو: (فالله أولى بهما) [39]، وعلّق أبو حيان بأنّ ما ذهب إليه مخالفٌ لما نقل الأخفش* عن العرب ووصفه بالمضطرب؛ لأنّه تارةً حمل الآية على الشذوذ وتارةً استدلّ بها على جواز الإفراد والجمع في الخبر نحو: الحسن أو ابن سيرين جالس، وإن شئت جالسهما، والدليل على جواز الجمع قوله تعالى: (إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَى بِهِمَا)[40]، وقال السمين رداً على ابن عصفور في سياق حديثه عن تثنية الضمير: "وقد أساء ابن عصفور العبارة بما يُوقف عليه في كلامه)[2].

والرّاجح هو جواز التثنية بناءً على أقوال العلماء، وأنَّ قوله: (فالله أولى بهما)، ليس جواباً للشرط بل جوابه محذوف تقديره: فاليشهد.

المسألة الثالثة: الجُملة المعترضة بين أجزاء الصلة في قوله تعالى: (وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ)

ذكر ابن هشام أنَّ ابن عصفور قد زعم أنَّ جُملة (ترهقهم ذلة) في قوله تعالى: (وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ)، معطوفة على قوله: (كسبوا السيئات) فهي من الصلة وما بينهما اعتراض بُيّن به قدرُ جزائهم، وجملة: (ما لهم من الله من عاصم) خبره. وقد وصف ما زعمه بالبعيد، لأنَّ الظاهر أنَّ (ترهقهم) لم يُؤت به لتعريف (الذين) فيُعطف على صلته، بل جيء به للإعلام بما يصيبهم جزاءً على كسبهم السيئات، فلا يكون في الآية اعتراض إذا جاز أن يكون الخبر قوله: (جزاء سيئة بمثلها)، ويجوز أن يكون الخبر جُملة النفي كما ذُكر[41].

ذكر العكبري أنَّ في جُملة (وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ)[42] وجهان[43]: أحدهما: أنّها في محل نصب على الحال، وصاحبها هو الموصول أو ضميره، وضعَّفه السمين الحلبي لمباشرته الواو[44]. والثاني: أنّها معطوفة على (كسبوا)، وقد ضعَّفه أبو البقاء العكبري؛ لأنَّ المستقبل لا يُعطف على الماضي[45].

والرّاجح أنَّ دعوى العطف الذي ادعاها ابن عصفور مردودة بأغلب آراء العلماء؛ لأنَّ عطف جُملة على الأخرى يقتضي الاشتراك في المعنى والزمن[46]، وقد جوَّز ابن عطية عطف (الذين كسبوا) على قوله: (للذين أحسنوا)، ويكون (جزاء) مبتدأ وخبره قوله: (والذين) على إسقاط حرف الجرّ، فيتعادل التقسيم كما في قولهم: في الدار زيدٌ والقصرِ عمرٌو، أي: وفي القصر عمرٌو[47]، واختاره ابن

هشام موافقاً الجمهور الذين خرّجوا هذا القول على أنّه ممّا حُذف منه حرف الجرّ وقد جرَّ بذلك الحرف المحذوف لا بالعطف على المجرور[48]، والمعنى: أنَّ (الذين) ليس مبتدأ بل معطوف على (الذين) الأولى، أي: (للذين أحسنوا الحسنى وزيادة)[49]، وأجازه الزمخشري[50] ووافقه أبو حيان[51].

وكان الأخفش قد خرّجه على أنّه من العطف على عاملين مختلفين، خلافاً للجمهور[52]. وذهب بعض العلماء إلى أنّ المبتدأ هو قوله تعالى: (الذين كسبوا)، وقد جوزوا في الخبر وجوهاً[53]: الأول: أن يكون قوله: (ما لهم من عاصم)، ويكون بذلك قد فصل بين المبتدأ والخبر بجملتين على سبيل الاعتراض، وأنكره أبو علي الفارسي وأجازه أبو حيان[54]، الثاني: أن يكون قوله: (كأنما أغشيت)، والثالث: أن يكون قوله: (أولئك أصحاب)، الرابع: أن يكون (جزاء سيئة بمثلها) معترضاً بين المبتدأ وخبره بثلاث أو أربع جمل، وخالفه أبو حيان بقوله: "والصحيح منع الاعتراض بثلاث أو بأربع جمل"[55].

ويبدو ممّا سبق ذكره أنَّ ما ذهب إليه ابن هشام في منع العطف بين جملتين غير مشتركتين في الزمن – وهو من الشروط المتعارف عليها عند النحاة، وأيضاً في اختياره عطف (الذين كسبوا) على قوله: (للذين أحسنوا)، يحسنانه ليس فيه عطفٌ على عاملين، هو الأرجح لشهرته عند جمهور العلماء.

المسألة الرابعة: وصل الموصول بجملة القسم

زعم ابن عصفور أنَّ السماع قد جاء بوصل الموصول بجملة القسم وجوابها، وذلك في قوله تعالى: (وَإِنَّ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ)، قال: ما: موصولة زائدة وإلّا لزم دخول اللام على اللام، قال ابن هشام: "وليس بشيء لأنّ امتناع اللام على اللام إنَّما هو لأمر لفظي وهو ثقل التكرار، فجاز أن تكون جُملة الصلة إنشائية والصلة في المعنى جُملة الجواب فقط، وإنّما جُملة القسم مسوقة لمجرد التأكيد"[56].

قال سيبويه: "ودخلت اللام التي في الفعل على اليمين في قوله تعالى: (وَإِنَّ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ)[57] كأنّه قال: إنَّ زيداً لما والله ليفعلن، وقد يستقيم في الكلام: إنّ زيداً ليضرب وليذهب ولم يقع ضربٌ)[58]، وابن الضائع*ووافقه الصّبان[59]في أنّ اللام للابتداء ووصل الموصول بالقسم، وذكر أنّ اللغة سليمة تقبل مثل هذا الإخبار وهو أن تقول: زيدٌ والله لأضربنه وكذا زيدٌ أقسم بالله لأضربنه[60]، ويجوز أن تكون اللام هي اللام الفارقة و(ما) زائدة أو بمعنى (الذي) و(ليوفيهم) جُملة في موضع خبر (إنّ) واللام فيها (لام) القسم[61]. ويجوز أن تكون (ما) نكرة موصوفة والجملة القسمية وجوابها قامت مقام الصفة، والمعنى: وإنَّ كلاً لخلقٌ مُوفى عمله،

وقد رجّح الطبري هذا القول واختاره[62]، وجوّز أبو علي الفارسي أن يكون التنوين في (كلاً) عوضاً من المضاف إليه يعني: وإنّ كلهم وإنّ جميع المختلفين فيه ليوفينهم، وجواب القسم محذوف، واللام في (لما) موطئة للقسم و(ما) مزيدة، والمعنى: وإنّ جميعهم والله ليوفينهم ربكٌ أعمالهم من حسنٍ وقبيح وإيمان وجحود[63]، ورجّح الفرّاء أنَّ اللام في (لما) هي اللام الداخلة على خبر (إنَّ) و(ما) موصولة بمعنى: الذي، والجملة من القسم المحذوف وجوابه الذي هو (ليوفينهم) صلة لـ(ما)، ووافقه أبو علي الفارسي[64] وأبو حيان[65]، وخالفه ابن مالك الذي ذهب إلى أنّ اللام قُصد منها التوكيد[66]، ويظهر من كلام الفرّاء أنّ اللام في (لما) هي اللام التي تدخل على الخبر وأنَّ الخبر هو (ليوفينهم)[67].

ونقل بعض أهل العلم منهم الطبري أنَّ (لما) أصلها: وإنّ كلاً لمما، فاجتمعت ثلاثة ميمات فُحذفت إحداهن وأُدغمت واحدة في الأخرى، وهذا قول الفرّاء من الكوفيين[68]، وخطأه أبو إسحاق؛ لأنّه يُحذف النون من (من) فتبقى حرفاً واحداً[69]، أو أن يكون المعنى: وإنّ كلاً إلَّا ليوفينهم، وهذا قول الزجـــاج[70] ، حكاه الخليل وسيبويه[71] وضعّفه العكبري[72] وأبو حيان[73]، قال العكبري: "إنّ (لما) لا تكون بمعنى (إلَّا) إلَّا في غير القسم"، وقال الطبري: "وعامة أهل العربية ينكرون هذا القول ويأبون أن يكون جائزاً توجيه (لما) إلى معنى (إلَّا) في اليمين خاصة وقالوا: "لو جاز أن يُقال: قام القومُ لما أخاك بمعنى (إلَّا) لجاز أن يُقال: قام القوم لما أخاك[74].

والمرجح هو رأي ابن عصفور استناداً إلى أقوال العلماء السابقين، وقد ناقض الصبان رأي ابن هشام القائل بأنّ الصلة في المعنى جُملة الجواب فقط، وإنّما جُملة القسم مسوقة لمجرد التأكيد، فلا يُقال جُملة القسم إنشائية، والصلة لا تكون إلَّا خبرية[75].

المسألة الخامسة: تعلُّق (كاف) التشبيه بالفعل

نقل ابن هشام أنَّ الأخفش وابن عصفور ذهبا إلى أنّهَ إذا كان المتعلّق الفعل (استقر) فالكاف لا تدلُّ عليه، واستدلا بقوله: (زيدٌ كعمرٍو) بخلاف نحو: زيدٌ في الدار، وإن كان فعلاً مناسباً للكاف – وهو أشبه – فهو متعدٍ بنفسه لا بالحرف، ورأى ابن هشام أنَّ جميع الحروف الجارة الواقعة موقع الخبر ونحو تدلُّ على الاستقرار[76].

المشهور عند النُّحاة أنَّ ما لا يتعلّق من حروف الجرّ أربعة أحرف، وهي[77]: الزوائد كـ(الباء) نحو قوله تعالى: (كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا)[78]، و(من) في قوله تعالى: (هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ

اللَّهِ)[79]، و(لعلّ) في لغة عقيل، و(لولا) فيمن قال: لولاىَ ولولاك ولولاه، و(ربّ) في نحو: ربّ رجلٍ صالح لقيته، أمَّا (كاف) التشبيه ففي تعلُّقها بالفعل خلافٌ بين النُّحاة.

قال ابن يعيش: "ليس في الكلام حرف جرّ إلَّا وهو متعلّق بفعل أو ما هو بمعنى الفعل في اللفظ أو التقدير، أمّا اللفظ فقولك: انصرفتُ عن زيد وذهبتُ إلى بكرٍ، فالحرف الذي هو (إلى) متعلّقٌ بالفعل الذي قبله، وأمّا تعلّقه بالفعل في المعنى فنحو قولك: المال لزيدٍ، تقديره: المالُ حاصلٌ لزيد وكذلك زيدٌ في الدار، تقديره: زيدٌ مستقرٌ في الدار أو يستقر في الدار، فثبت ما ذكرناه أنَّ هذه الحروف إنَّما جيء بها مقوية وموصلة لما قبلها من الأفعال أو ما هو في معنى الفعل إلى ما بعدها من الأسماء[80]، كما جوَّز ذلك ابن الحاجب[81]، ووافقه المرادي فرجّح أنَّ جميع حروف الجرّ لابدّ لها من شيءٍ تتعلق به[82] ماعدا الزائد من هذه الحروف وتبعه الصبان في كون التعلُّق يكون بالحرف الذي فيه معنى الفعل، فنحو قوله: زيدٌ كالأسد، فقد تعلَّق الجار والمجرور بالاستقرار الذي تعلّق به الكاف أو بالكاف لما فيها من معنى التشبيه[83]، وجوَّز ابن هشام[84] وابن عقيل[85] والأشموني[86] تعلُّق حروف الجرّ بالفعل، لحاجة الحرف للفعل أمّا الحرف الزائد فغير متعلّق بالفعل لعدم حاجته إلى التعلُّق، لأنَّ التعلُّق هو الارتباط المعنوي، والحرف الزائد إنّما دخل الكلام تقويةً له وتوكيداً، ولم يدخل للربط.

وفي السياق نفسه رأى ابن جني أنَّ الكاف تشبيه صريح وهي متعلّقة بمحذوف في نحو قولك: إنّ زيداً كعمرو، فكأنك قلت: إنّ زيداً كائن كعمرو، وإذا قلت: أنت كزيد فالتقدير: أنت كائن كزيد، فالكاف بمنزلة غيرها من سائر حروف الجرّ، فكما أنّ تلك الحروف كلّها متى لم ترد فهي متعلّقة بأفعال، فلذلك ينبغي أن تكون الكاف غير الزائدة[87]، ومنع سيبويه الإضمار في الكاف في مثل: أنت كزيد استغناءً بقولهم: مثلي وشبهي، وتبعه الفارسي حيث أنكر تعلق الكاف في نحو قولهم: زيدٌ كعمرو، وزيدٌ كالأسد؛ لأنّ الفعل يتعدَّ بنفسه لا بهذا الحرف، وأجازه ابن عصفور[88]، قال ابن هشام: "ولو صحّ ذلك لسُمع في الكلام مثل: بكالأسد)[89]، وبهذا ضعّف السيوطي مذهب ابن عصفور بأنّ التعدية ليست من المعاني التي وُضعت الحروف لها، وإنَّما ذلك أمرٌ لفظي مقصوده إيصال الفعل الذي لا يستقل بالوصول بنفسه إلى الاسم فيتعدى إليه بواسطته، وهذا القصد يشترك فيه جميع الحروف؛ لأنّها وُضعت لتوصيل الأفعال إلى الأسماء[90].

ويظهر ممّا سبق أنَّ الرّاجح هو رأي ابن هشام استناداً إلى آراء العلماء السابقين.

المسألة السادسة: النعت باسم الإشارة

يرى ابن هشام أنَّ أسماء الإشارة لا يُنعت بها، وأنّه من الخطأ قول كثير من النّحويين في قوله: مررتُ بهذا الرجل، أنَّ الرجل نعت، هذا ما ذهب إليه الزجاج والسهيلي، وقد خالف ابن عصفور في جعله (الرجل) عطف بيان ونعت على حد سواء على قول النّحويين[91].

النعت باسم الإشارة من المسائل المُختلف فيها عند أهل اللُّغة، والمشهور فيها الجواز بالشروط التي تعارفوا عليها، ومن أولى هذه الشروط: إتباع النعت (أل)، ففي قوله: مررتُ بهذا الرجلِ، أنَّ الرجل نعت، وهذا مذهب ابن السراج [92]وابن الحاجب وابن عقيل[93]، وقال ابن الحاجب: مررتُ بهذا الرجلِ هو تابع (من) الجامدة وليس بعطف بيان بل صفة عند المحققين[94]، وكان قد استحسنه سيبويه بقوله: "ولو قلتُ: مررتُ بهذا الرجلِ كان حسناً "[95]، ولعلّ كلام سيبويه هذا يشعر بعدم جواز إتباع اسم الإشارة اسماً مشتقاً، أمّا ابن الحاجب فلم يفصل بين أن يكون النعت مشتقاً أو غيره إذا كان وضعه لغرض المعنى عموماً[96]، بينما يرى آخرون أنَّ الفصل أوجب؛ فإن اتبع اسم الإشارة (أل)، فإن كان مشتقاً نحو: مررتُ بهذا العالم فهو وصف بلا خلاف، وإن كان جامداً نحو: مررتُ بهذا الرجل فسيبويه يسميه نعتاً[97]، والكوفيون يسمونه الترحم وبعضهم يجعله عطف بيان وهو قول الزجاج[98]، ورجّحه ابن جني[99] والزمخشري[100] وابن مالك[101] وابن يعيش[102] والأشموني[103]، واختاره الصبان قائلاً: "ومن الأسماء ما يُنعت كأسماء الإشارة نحو: مررتُ بزيدٍ هذا وبهذا العالمِ، ونعته مصحوبٌ (أل) خاصة، فإن كان جامداً محضاً نحو: مررتُ بهذا الرجلِ فهو عطف بيان على الأصح"[104].

ومن خلال هذا العرض يبدو أنَّ الرّاجح هو ما ذهب إليه ابن عصفور في ادعائه أنّ النَّحويين أجازوا في ذلك النعت وعطف البيان على السواء، وذلك بأنّه يُنعت بأسماء الإشارة إذا كانت مصحوبة (أل)، فإن كانت جامدة فهو عطف بيان عند بعضهم وإن كانت مشتقة فهي نعتٌ عند البعض الآخر.

المسألة السابعة: حمل (يوم) على (إذ) في قوله تعالى: (يَوْمَ هُمْ بَارِزُونَ)

ذكر ابن هشام أنّه يجوز في (زيد) الرفع بالابتداء في قوله: (أتيتك يوم زيد تلقاه)، وذلك خطأ عند سيبويه، لأنَّ الزمن المبهم المستقبل يُحمل على (إذا) في أنّه لا يُضاف إلى الجُملة الاسمية، أمّا قوله تعالى: (يَوْمَ هُمْ بَارِزُونَ)[105]، فهو محمول على (إذ) لا على (إذا)، وأنّه لتحققه نزل منزلة الماضي، أمّا جواب ابن عصفور على سيبويه بأنّه يُوجب ذلك في الظروف

واليوم هذا بدل من المفعول به وهو (يوم التلاق) في قوله تعالى: (لِيُنْذِرَ يَوْمَ التَّلَاقِ) ، فمردود[106].

حاول بعض النُّحاة والمفسّرين توجيه (يوم) في قوله تعالى: (يَوْمَ هُمْ بَارِزُونَ)، وقوله تعالى: (لِيُنْذِرَ يَوْمَ التَّلَاقِ) حيث زعم سيبويه بأنَّ الزمان إذا كان ماضياً أُضيف إلى الفعل وإلى الابتداء والخبر؛ لأنّه في معنى (إذ)، فأُضيف إلى ما أُضيف إليه (إذ)، وإذا كان لما لم يقع ، لم يُضف إلَّا إلى الأفعال لأنّه في معنى (إذا)، و(إذا) هذه لا تُضاف إلى إلَّا الأفعال[107]، ووافقه ابن هشام في أنَّ (يوم) في الآيتين منصوبٌ على الظرفية أو المفعولية وهو محمول على (إذ)، لأنَّ (إذ) تُضاف إلى الجُملة الاسمية[108]، وقد اعترض الزمخشري بقوله: "وقرئ (لينذر يوم التلاق) على البناء للمفعول"[109]، وذكر ابن عطية رداً على الزمخشري أنَّ (يوم) نصب على البدل من الأول فهو نصب للمفعول ويُحتمل أن يُنصب على الظرف، ويكون العامل فيه قوله: لا يخفى، وهي حركة إعراب لا حركة بناء، لأنَّ الظرف لا يُبنى إلَّا إذا أُضيف إلى غير متمكن كيومئذٍ[110]، وذهب النحاس[111] والسمين الحلبي إلى أنَّ نصب (يوم) باسم الجلالة أو الروح أو من يشاء أو الرسول، وأنَّ نصبه إمّا على الظرفية والمقدر به محذوف تقديره: ليُنذر بالعذاب يوم التلاق، وإما على المفعول به اتساعاً في الظرف، وهذا رأي الجمهور[112] واختاره أبو حيان[113]. وذهب الطبري في تفسير نصب (يوم) في الآية إلى أنَّ الأوقات جُعلت بمعنى (إذ) و(إذا)، فلذلك بقيت على نصبها في الرفع والخفض والنصب، فقال تعالى: (مِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ)[114]، وهذا دليلٌ على أنّه جعل موضع الأداة، قال: "والصواب من القول عندي في ذلك أنّ نصب (يوم) وسائر الأزمنة في مثل هذا الموضع نظير نصب الأدوات لوقوعها موقعها"[115]، وقد جوَّز النُّحاة في (إذ) أن تقول: إذ تقومُ كما تقول: أتيتك يوم يقومَ، وقد رُدّت دعوى سيبويه باختصاص المستقبل بالجملة الفعلية بقوله تعالى: (يَوْمَ هُمْ بَارِزُونَ)[116]، أو أن تكون الإضافة هنا في المعنى، فلذلك لا يتصرف (اليوم) وهو القول المختار عند البعض[117].

ويظهر أنَّ الراجح هو رأي ابن هشام، القائل بأنَّ (يوم) في قوله تعالى: (يَوْمَ هُمْ بَارِزُونَ) و(لِيُنْذِرَ يَوْمَ التَّلَاقِ) محمولٌ على (إذ) ومنصوبٌ على الظرفية أو المفعولية.

المسألة الثامنة: مجيء (كم) فاعلاً في قوله تعالى: (أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا)

وصف ابن هشام قول ابن عصفور بالوهم في زعمه أنّ (كم) في قوله تعالى: (أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا) فاعل (يَهد)، والصواب أنَّ الفاعل مستتر راجع إلى الله سبحانه وتعالى، أي: أو لم

يبيّن الله لهم، أو إلى الهدى، والأول قول أبي البقاء والثاني قول الزجاج، وقال الزمخشري: الفاعل الجُملة، وقد مرَّ أنَّ الفاعل لا يكون جُملة، و(كم) مفعول (أهلكنا)، والجملة مفعول (يهد)، وهو معلّق عنها، و(كم) الخبرية تعلّق خلافاً لأكثرهم[118].

اختلف العلماء في تقدير الفاعل في قوله تعالى: (أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا)[2] على أقوال:

الأول: أنَّ الفاعل في (يهد) عائدٌ إلى الله تعالى بمعنى: أو لم يبيّن لهم حجتنا، أو لم يبيّن لهم كثرة إهلاكنا، أو لم يبيّن لهم هلاك من أهلكنا، وعليه الفرّاء[119] وابن عطية[120] وأبو البقاء العكبري[121] وأبو حيان[122].

الثاني: أنَّ الفاعل مقدّر تقديره: الهدى، وعليه الزجاج[123]، واستحسنه ابن عطية[124] وضعَّفه أبو حيان[125].

الثالث: أنَّ الفاعل هو الجُملة المصدّرة بـ(كم)، وعليه بعض الكوفيين، ولا يجوز ذلك عند البصريين، لأنَّ (كم) لا يعمل فيها ما قبلها، بل هي مفعول به بـ(يهد) أو بـ(أهلكنا)[126].

الرابع: أنَّ الفاعل هو الجُملة، أي: ما دلَّ عليه (كم أهلكنا)، وتقديره: أو لم يهد لهم كثرة إهلاكنا القرون، وهذا قول ابن مالك[127] والزمخشري، قال الزمخشري: ويجوز أن يكون فيه ضمير الله أو الرسول ويدلُّ عليه القراءة بالنون[128]، وردّه ابن هشام بأنَّ الفاعل لا يكون جُملة[129].

ويبدو أنَّ قول ابن هشام أنَّ (كم) مفعول به بـ(أهلكنا) وليست في موقع فاعل (يهد)؛ لأنَّها استفهام ولا يعمل فيها ما قبلها، هو القول الرّاجح استناداً إلى آراء العلماء.

المسألة التاسعة: مجيء (هُنَّا) اسماً لـ(لات)

يرى ابن هشام أنَّ (هُنّا) من الظروف التي لا تنصرف ولا تُضاف إلى الفعل وأنَّ إضافتها وصرفها يخرجانها على الظرفية، ووصف رأي ابن عصفور بأنَّ (هُنّا) اسم (لات) و(حَنَّت) خبرها بتقدير مضاف، أي: وقت حنَّت في قول الشاعر:

حَنَّتْ نَوارُ ولات هُنَّا حَنَّتِ * وبَدا الذي كانت نَوارُ أجنَّتِ

بالوهم؛ لأنَّ هذا الإعراب يقتضي الجمع بين معموليها وإخراج (هُنَّا) على الظرفية وإعمال (لات) في معرفة ظاهرة وفي غير الزمان وهو الجُملة النائبة عن المضاف وحذف المضاف إلى جُملة، والأولى قول الفارسي إنَّ (لات) مهملة و(هُنّا) خبر مقدم، (حنَّت) مبتدأ مؤخر بتقدير (أن) مثل: إن تسمع بالمعيدي خيرٌ من أن تراه[130].

اتفق معظم أهل العلم على أنّ (لات) في قوله[131]:

حَنَّتْ نَوارُ ولات هُنَّا حَنَّتِ * وبَدا الذي كانت نَوارُ أجنَّتِ

مهملة أي: لا اسم لها ولا خبر، و(هُنّا) في موضع نصب على الظرفية والفعل بعده صلة لـ(أنْ) محذوفة، و(أنْ) وصلتها في موضع رفع على الابتداء، والخبر (هُنَّا)، كأنّه قال: ولات هنالك حنين[132]، وهو رأي أبي علي الفارسي وابن مالك[133] ووافقه ابن يعيش[134] وأبو حيان[135] والأشموني[136]، وخالف ابن عصفور وبعض المتأخرين حيث جعلوا (هُنَّا) التي هي في الأصل للمكان مضافةً إلى الجُملة الفعلية وهو (حنّت) و(لات) عاملة عمل (ليس) وليست مهملة و(هُنّا) اسمها و(حنّت) خبرها على تقدير مضاف أي: ليس ذلك الوقت حين حنين أو وقت حنين[137]، ورُدّ هذا القول بأنّ هذا الاستعمال مخالفٌ لاستعمال (لات) الملحق بـ(ليس)، فيمتنع عمل (لات) في (هُنّا) كسائر مرادف الحين، والصحيح فيما ذكر و شبهه أنّ (لات) مهملة، و(هُنّا) نصب على الظرفية وهو خبر ما بعده، والفعل بتقدير (أنْ)؛ لأنَّ (هُنّا) ظرف غير متصرف فلا يخلو من معنى (في) إلَّا بأن يدخل عليه (من) أو (إلى)، وأنَّ (حنّت) مبتدأ مؤخر بتقدير (أن) أي: حنيتها ، مثل: أن تسمع بالمعيدي خير من أن تراه، أي: سماعك[138].

والرّاجح عند الباحثين هو رأي ابن هشام لاتفاقه مع معظم علماء اللُّغة ولاطراده وشهرته، ولأنّ (لات) لا تعمل كسائر مرادف الحين فهي مهملة بسند صحيح و(هُنّا) في موضع نصب على الظرفية والفعل بعدها صلة لـ(أنْ) محذوفة، وقد أخبر عنه مؤولاً بالمصدر.

الخاتمة

استهدف البحث دراسة اعتراضات ابن هشام على ابن عصفور في الجمل وأحكامها في كتاب مغني اللبيب، حيث تمَّ فيه استقصاء المواضع التي اعترض فيها ابن هشام على ابن عصفور، وقد أسفر هذا العمل عن النتائج الآتية:

1/ إنَّ عدد المسائل التي اعترض فيها ابن هشام على ابن عصفور إحدى عشرة مسألة، رَجَح رأي ابن هشام في ثمانِ مسائل منها، بينما رَجَح رأي ابن عصفور في ثلاثِ مسائل.

2/ أظهر البحث دقة الآراء التي اعترض بها ابن هشام على ابن عصفور، واستنادها إلى أدلة قوية وافق فيها رأي الجمهور، وكان هذا من أسباب رجحان آرائه في أغلب المسائل.

3/ لم يكن ابن هشام مجرد ناقل لآراء العلماء كما هو شأن الكثيرين، بل كان يناقش ويرجِّح، ويستحسِّن ويعترض من أجل بيان الرأي الأصوب، وهذا ما جعله من النُّحاة المشاهير.

4/ لقد ارتكز ابن هشام في اعتراضاته على ابن عصفور على جوانب علمية وموضوعية تمثّلت في الاعتماد على التحليل المنطقي وسبر الأغوار وإبراز المعنى المعجمي والإعرابي والأخذ بأقوال العلماء السابقين، وبتنوع القراءات وتنزيهها ومراعاة اللغات العربية المشهورة.

5/ أبرز البحث أنَّ اعتراضات ابن هشام على ابن عصفور لم تكن من أجل الانتقاص من قدره والنيل من شخصيته، ولكنها تكملةً للجهود السابقة وصوناً للتراث اللُّغوي والنَّحوي الممتد.

الهوامش والإحالات:

([1]) عنوان الدراية 188، الوافي بالوفيات 218/12، فوات الوفيات 184/2، بغية الوعاة 357، شذرات الذهب 330/5.

([2]) شذرات الذهب 330/5.

([3]) بغية الوعاة 135/2، خزانة الأدب 106/8، إنباه الرواة 332/2، وفيات الأعيان 451/3.

([4]) بغية الوعاة 256/2، كشف الظنون 1428.

([5]) بغية الوعاة 210/2، شذرات الذهب 330/5، فوات الوفيات 184/2.

([6]) بغية الوعاة 293، شذرات الذهب 330/5، فوات الوفيات 184/2.

([7]) الدرر الكامنة 308/1.

([8]) شذرات الذهب 582/14، بغية الوعاة 86/2.

([9]) البداية والنهاية 582/14، سير أعلام النبلاء 117/17، بغية الوعاة 101/1.

([10]) بغية الوعاة 288/2، 151/2، 109/2، الأعلام 50/1، سير أعلام النبلاء 56/17، الدرر الكامنة 35/3، شذرات الذهب 318/6.

([11]) تهذيب اللغة 142/1، 145.

([12]) المعجم الوسيط، 615/2.

([13]) اعتراضات ابن مالك على الزمخشري، د. عادل فتحي رياض، دار البصائر، القاهرة، 2006، ص18.

([14]) المرجع نفسه، 11.

([15]) المرجع نفسه، 18.

([16]) الاعتراض النَّحوي عند ابن مالك واجتهاداته 7.

([17]) الخلاف النَّحوي في ضوء محاولات التيسير الحديثة 16-19.

([18]) مغني اللبيب 445 بتصرف.

([19]) الأصول في النّحو 287/1.

([20]) شرح كتاب سيبويه 94/3 – 95، وانظر: التذييل والتكميل 332/8، وشرح التصريح 512/1، والمغني 567/1.

([21]) شرح المفصل 5012.

([22]) حاشية الصبان 241/2.

([23]) التذييل والتكميل 332/8.

([24]) التذييل والتكميل 332، وانظر: شرح كتاب سيبويه 94/3 – 95، وانظر: شرح المفصل 50/2.

([25]) التذييل والتكميل 332/8.

- هو : صالح ابن إسحاق ابن عمر الجرمي ، 225هـ - 839م ، فقية و نحوي و لغوي ، أخذ اللغة عن أبي زيد و طبقتة و عن الأصمعي ، كان ورعاً صحيح الاعتقاد ، من أهل ألبصرة له كتب و تصانيف كثيرة منها : التنبيه ، تفسير أبيات سيبويه ، الأبنية و التصريف ، إبناه الرواة 80/2 – 83 ، شذرات الذهب 57/2 .

([26]) شرح التسهيل 311/2، والمقتضب 426/4-427.

([27]) التذييل والتكميل 333/8.

([28]) التذييل والتكميل 334/8، وانظر: شرح التسهيل 311/2.

([29]) المقتضب 426/4-428.

([30]) همع الهوامع 284/2-285.

([31]) مغني اللبيب 448، بتصرف.

(2) النساء / 35

([32]) شرح التسهيل 376/2.

([33]) المحرر الوجيز 122/2.

([34]) تفسير الكشاف 575/1.

([35]) الدر المصون 333/10.

([36]) همع الهوامع 228/3.

([37]) معاني القرآن 157/3.

([38]) حاشية الصبان 183/3.

([39]) مغني اللبيب 448.

- هو : أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي 215هـ - 830م ، نحوي وعالم بالعلم و الأدب ، سكن البصرة و أخذ العربية عن سيبويه له مؤلفات عديد منها : معاني القرآن ، و المقاييس في النحو و الاشتقاق و العروض ، معجم الأدباء 224/11 – 30 ، إنباة الرواة 36/2 .

([40]) البحر المحيط 95/4.

(2) الدر المصون 116/4 .

([41]) مغني اللبيب 450، بتصرف.

([42]) يونس/27.

([43]) انظر: التبيان في إعراب القرآن 672/2، والبحر المحيط 44/6، والدر المصون 183/6.

([44]) الدر المصون 183/6.

([45]) التبيان في إعراب القرآن 672/2.

([46]) مغني اللبيب 450، وينظر: شرح الجمل 132/1.

([47]) المحرر الوجيز 116/3، تفسير الكشاف 343/2.

([48]) مغني اللبيب 451، وانظر: المحرر الوجيز 116/3.

([49]) مغني اللبيب 451.

([50]) تفسير الكشاف 343/2.

([51]) البحر المحيط 44/6.

([52]) المحرر الوجيز 116/3، وانظر: المغني 451.

([53]) التبيان في إعراب القرآن 672/2.

([54]) البحر المحيط 44/6.

([55]) المصدر نفسه 44/6.

([56]) مغني اللبيب 467 بتصرف، وينظر: قول ابن عصفور في شرح الجمل 127/1، 429/1.

([57]) هود/111.

([58]) الكتاب 109/3.

- هو : علي بن محمد بن علي بن يونس الإشبيلي ، نحوي توفي سنة 680هـ ، و من مصنفاته : شرح كتاب سيبويه جمع بين شرحي السيرافي و ابن خروف ، بغية الوعاة 354 ، هدية العارفين 713/1 .

([59]) حاشية الصبان 425/1.

([60]) التذييل والتكميل 13/3-14.

([61]) أمالي ابن الحاجب 165/1، وينظر: البحر المحيط 217/6، وإعراب القرآن 185/2.

([62]) البحر المحيط 217/6، وتوضيح المقاصد 536/1.

([63]) ينظر تفسير الكشاف 432/2، والبحر المحيط 217/6.

([64]) البحر المحيط 217/6.

([65]) التذييل والتكميل 13/3 – 14.

([66]) شرح التسهيل 34/2 – 35.

([67]) حاشية الصبان 425/1.

([68]) حاشية الصبان 493/15-497.

([69]) إعراب القرآن 185/2.

([70]) معاني القرآن 81/3.

([71]) الكتاب 140/2.

([72]) اللباب في علل البناء والإعراب 221/1.

([73]) البحر المحيط 217/6.

([74]) جامع البيان 495/15.

([75]) حاشية الصبان 425/1، وينظر: المغني 467.

([76]) مغني اللبيب 509 – 510، بتصرف.

([77]) المصدر نفسه 507 – 509.

([78]) النساء/79.

([79]) فاطر/3.

([80]) شرح المفصل 456/4.

([81]) أمالي ابن الحاجب 250/1.

([82]) الجنى الداني 86.

([83]) حاشية الصبان 339/1.

([84]) مغني اللبيب 507.

([85]) شرح ابن عقيل 13/3.

([86]) شرح الأشموني 362/3-363.

([87]) سر صناعة الإعراب 313/2.

([88]) الجنى الداني 86، وانظر: مغني اللبيب 509.

([89]) همع الهوامع 366/2.

([90]) همع الهوامع 270/2.

([91]) مغني اللبيب 654 بتصرف.

([92]) الأصول في النحو 32/2.

([93]) شرح ابن عقيل 195/3.

([94]) أمالي ابن الحاجب 528/2.

([95]) الكتاب 88/2.

([96]) الكافية في علم النَّحو 29.

([97]) الكتاب 88/2.

([98]) ارتشاف الضرب 1934/4، وانظر: معاني القرآن وإعرابه 409/4.

([99]) سر صناعة الإعراب 133/2.

([100]) المفصل 151.

([101]) شرح التسهيل 320/3.

([102]) شرح المفصل 354/2.

([103]) شرح الأشموني 333/2.

([104]) حاشية الصبان 106/3.

([105]) غافر/16.

([106]) مغني اللبيب 688، بتصرف.

([107]) الكتاب 119/3.

([108]) مغني اللبيب 668.

([109]) تفسير الكشاف 156/4.

([110]) المحرر الوجيز 551/4.

([111]) معاني القرآن 209/6.

([112]) الدر المصون 463/9.

([113]) البحر المحيط 244/9.

([114]) هود/66.

([115]) جامع البيان 297/2.

([116]) جامع البيان 297/2. وانظر: المغني 547.

([117]) جامع البيان 297/2.

([118]) مغني اللبيب 676 بتصرف.

(2) مريم / 128

([119]) معاني القرآن 195/2.

([120]) المحرر الوجيز 365/4.

([121]) التبيان في إعراب القرآن 1051/2.

([122]) البحر المحيط 397/7.

([123]) معاني القرآن وإعرابه 211/4.

([124]) المحرر الوجيز 365/4.

([125]) البحر المحيط 397/7.

([126]) المحرر الوجيز 365/4، وانظر: جامع البيان 639/18، والتذييل والتكميل 223/6.

([127]) شرح التسهيل 123/2.

([128]) تفسير الكشاف 516/3.

([129]) مغني اللبيب 676، وينظر: التذييل والتكميل 223/6.

([130]) مغني اللبيب 679 بتصرف.

([131]) البيت من بحر الكامل وهو لشبيب بن جعيل في الدرر، 244/1، 119/2، وشرح شواهد المغني 919، والمقاصد النّحوية 418/1، ولحجل بن نضلة في الشعر والشعراء 102، ولهما معاً في الخزانة 195/4، نوار: بفتح النون والواو المخففة: اسم أم الشاعر، هُنا: بضم الهاء وتشديد النون: بمعنى حنين، أجنت: من أجن إذا استتر أي: أخفت وسترت.

([132]) ينظر: حاشية الصبان 211/1، شرح الكافية الشافية 445/1 و المقاصد النحوية 383/1.

([133]) شرح التسهيل 378/1.

([134]) شرح المفصل 182/2.

([135]) التذييل والتكميل 298/4.

([136]) شرح الأشموني 271/1.

([137]) المقاصد النحوية 383/1، وخزانة الأدب 194/4-195، وحاشية الصبان 378/1، والجنى الداني 489، والمفصل 128.

([138]) شرح التسهيل 251/1، والتذييل والتكميل 213/3، 298/4، لسان العرب 481/10، المقاصد النحوية 383/1، مجمع الأمثال 129/1، الجنى الداني 489، همع الهوامع 401/1-404، 256/1، شرح الأشموني 271/1.